الأمم المتحدة

A/64/619–S/2010/4*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 January 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البنود ١٥ و ٣٢ و ٤٠ من جدول الأعمال

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، السيد وليد المعلم، إلى السيد بان كي - مون، الأمين العام، والسيد جانغ يسوي، رئيس مجلس الأمن، بشأن الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة في الجولان السوري المحتل (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٥ و ٣٢ و ٤٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **جعفري**
السفير
الممثل الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

070110 070110 10-20178 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الموجهتين إلى الأمين ورئيس مجلس الأمن العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

السيد بان كي – مون

الأمين العام للأمم المتحدة

استكمالا للانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، واستمرارا منها بتطبيق سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وفي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول المحبة للسلام لحث إسرائيل للعودة إلى محادثات السلام وتحقيق متطلباته عبر تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، تقوم الحكومة الإسرائيلية بالتخطيط لتهويد المزيد من الأراضي السورية في الجولان العربي السوري المحتل والسيطرة عليها بخطوات تحمل رسالة استفزازية إلى سورية والدول الساعية لتحقيق السلام وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكمثال على ذلك، فقد أعلنت إسرائيل ''السلطة القائمة بالاحتلال'' عن مناقصة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وحتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لعرض ١١ محضر بناء للبيع في قرية عين قنية في الجولان السوري المحتل (مشترطة حق الأولوية باختيار قطع الأراضي للخادمين في قوات الأمن الموصى عليهم من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلي). وتنطوي المناقصة على شروط خاصة تشكل سابقة خطيرة لتغيير البنية الديمغرافية لسكان الجولان السوري المحتل تضاف إلى الممارسات الإسرائيلية التي تعمق التدهور الخطير لحالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل.

و لم تكتف إسرائيل بالإعلان عن تلك المناقصة فقط، بل أكدت مجددا تحديها السافر لإرادة المجتمع المدني في تحقيق السلام الشامل في المنطقة، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وفي مقدمة هؤلاء حلفاؤها وأصدقاؤها، حيث أصدر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قرارا بإجراء استفتاء عام يجب أن يحظى بتأييد ٨٠ في المائة من الإسرائيليين، قبل تنفيذ أي اتفاق يقضي بانسحاب إسرائيل من القدس الشرقية المحتلة والجولان السوري المحتل. إن هذا القرار قرار لا قيمة قانونية له لتعارضه

مع القانون الدولي والقرارات التي تنص على عدم جواز حيازة أراضي الغير بالقوة. وهو تأكيد على أن إسرائيل تتحدى العالم بأسره في رفضها للسلام وعلى أن ما تطرحه حكومتها من رغبة في التوصل إليه ليس إلا مناورات وألاعيب سياسية.

إن هذه الإجراءات تهدد بنسف عملية السلام وتبين أن هناك حملة جديدة لمصادرة الأراضي وتضييق الحصار على السكان السوريين في الجولان المحتل، بما يتعارض مع القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي اعتبر أن قرار إسرائيل ضم الجولان وفرض إسرائيل لقوانينها وولايتها على الجولان السوري المحتل باطل ولاغ. كما أنه يظهر عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وآخرها القرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حول الجولان السوري المحتل الذي أكد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الجولان السوري المحتل.

إن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لكل القوانين الدولية يعتبر أكبر دليل على السياسة العدوانية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية وعلى رغبة صناع القرار الإسرائيلي بمحاربة عملية السلام، وعدم التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة. ويؤكد بأنه ليس هناك شريك إسرائيلي يود الانخراط بشكل جدي بعملية السلام بموجب مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، علما بأن كل رؤساء الحكومات الإسرائيلية كانوا منذ انطلاق محادثات السلام بعد مؤتمر مدريد قد التزموا بالانسحاب التام من الجولان حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وحكومة نتنياهو الحالية تعي أن سورية لن تعود إلى المحادثات غير المباشرة بالوساطة التركية ما لم يلتزم رئيس هذه الحكومة بالانسحاب التام من الجولان، لأن استعادة سورية أرضها المحتلة ليست موضوعا للتفاوض، بل هي حق أكدته قرارات الأمم المتحدة.

إن عدم ممارسة ضغوط دولية حقيقية على إسرائيل لتنفيذ القرار ٤٩٧ لعام ١٩٨١ يشجع إسرائيل على المماطلة في الامتثال لهذا القرار ولجميع القرارات الدولية ذات الصلة.

(توقيع) وليد **المعلم**
وزير خارجية الجمهورية العربية السورية

دمشق في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩